



Distr.
GENERAL
A/36/812
11 December 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٧٠ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد أحمد ولد سيد أحمد (موريتانيا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٤ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ بناءً على توصية المكتب أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والثلاثين البند المعنون :

" الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ؛

" (أ) الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة : تقرير الأمين العام ؛

" (ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

" (ج) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ؛

" (د) صندوق الأمم المتحدة للدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية ؛

" (هـ) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ؛

" (و) برنامج متطوعي الأمم المتحدة ؛

" (ز) صندوق الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية ؛

" (ح) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ؛

" (ط) برنامج الأغذية العالمي ؛

" (ي) أنشطة التعاون التقني التي يظطلع بها الأمين العام "

وأن تعيله الى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند في جلساتها ٣ و ٦ و ٣٣ الى ٤٦ المعقودة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ، و ٢ تشرين الاول / اكتوبر و ٩ الى ١٣ و ١٦ و ١٨ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، و ١ و ٧ كانون الاول / ديسمبر (١٩٨٠) . وتتضمن المحاضر الموجزة ذات الصلة سـرداً لمناقشة اللجنة (A/C.2/36/SR.3,6,33-46) .

٣ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

- (أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثاني عشر) (A/36/3/Add.12 (الجزء الثاني)) والفصل التاسع والعشرون (A/36/3/Add.29) (١) ؛
- (ب) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الى مؤسسات التعاون التقني الاقليمي المتعددة البلدان " وتعليقات لجنة التنسيق الادارية عليه (A/36/101 و Corr.1 و Add.1) ؛
- (ج) مذكرة الأمين العام بشأن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من اجل التنمية (A/36/478 و Corr.1) ؛
- (د) رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٨١) ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (A/C.2/36/4) ؛
- (هـ) تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (٢) ؛
- (و) تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي (٣) .

٤ - وفي الجلسة ٣ المعقودة في ٢٤ ايلول / سبتمبر أدلى المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ببيانهن استهلاليين (A/C.2/36/SR.3 ، الفقرات ١٩ - ٣٢) .

٥ - وفي الجلسة ٦ المعقودة في ٢ تشرين الاول / اكتوبر أدلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ببيان استهلاكي (انظر A/C.2/36/SR.6 ، الفقرات ١ - ٥) .

٦ - وفي الجلسة ٣٣ المعقودة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، أدلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والمسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ببيانهن (A/C.2/36/SR.33 ، الفقرات ١ - ٢٢) .

(١) سيدمج في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق

رقم ٣ (A/36/3/Rev.1) .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عام (١٩٨١) ، الملحق رقم ٨

(E/1981/48) .

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/36/L.64

- ٧ - في الجلسة ٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر قدم ممثل الجزائر، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.64) ، معنونا " صندوق الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية " .
- ٨ - وقد اعتمدت اللجنة في جلستها ٤٢ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، مشروع القرار A/C.2/36/L.64 بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار الأول) .
- ٩ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) ، والدانمرك (نيابة كذلك عن ايسلندا ، والسويد ، وفنلندا ، والنرويج) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

باء - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.70 و A/C.2/36/L.93

- ١٠ - في الجلسة ٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل غامبيا مشروع قرار (A/C.2/36/L.70) بعنوان " صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية " نيابة عن اثيوبيا ، ايطاليا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، ساموا ، السويد ، الصين ، غامبيا ، غينيا ، فنلندا ، فولتا العليا ، مصر ، موريتانيا ، النرويج ، النيجر ، هولندا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، التي انضمت اليها فيما بعد الرأس الأخضر وليبيريا ومالي وملاوى . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٨٦ (د - ٢١) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، اللذين انشئ بموجبهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وكذلك قراراتها ومقرراتها اللاحقة بشأن ادارة الصندوق وعملياته ، ولا سيما قراراتها (د - ٢٢) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٣١٢٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ومقرريها ٤٢٨ / ٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٤٢٢ / ٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،

" وان تلاحظ مع الارتياح الزيادة الكبيرة في عمليات الصندوق والتقدم المحرز في تقديم المساعدة الانية والفعالة ، أولا وقبل أى شيء ، الى أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، كما ورد في تقرير المسؤول الادارى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى عن أنشطة الصندوق في عام ١٩٨٠ (٤) ،

" وان تسلّم بالدور المركزى الذى يقوم به برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى توفير الادارة والتنظيم الموحد بين لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ،

" وان تعيد تأكيد الحاجة الى استخدام وتعزيز الأجهزة القائمة لتوجيه موارد اضافية الى أقل البلدان نموا والى تأمين التنسيق الفعال والتكامل بين برامج المساعدة التى تضطلع بها مختلف المؤسسات التمويلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ،

" وان تلاحظ أيضا مع التقدير الزيادة المطردة في التبرعات المقدمة الى الموارد العامة للصندوق ،

" وقد درست على نحو واثق وأحاطت علما بتقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن الأنشطة التنفيذية^(٥) ، وكذلك المقرر (٢/٨) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه (١٩٨١) ، الذى اتخذته مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائى^(٦) ، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التكاليف الادارية للصندوق ،

" ١ - تؤكد من جديد دور الصندوق وولايته بوصفه مصدرا تكميليا للمساعدة الانتاجية التساهلية المقدمة ، أولا وقبل أى شيء ، الى أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ؛

" ٢ - تثني على المسؤول الادارى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى لما اتخذته من تدابير فعالة لتوسيع نطاق أنشطة الصندوق وزيادة زخمها ؛

" ٣ - تؤيد اقتراح مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، الوارد فى مقرره (٢/٨) ، الداعي الى تمكين الصندوق من الاضطلاع بدور مباشر فى تنفيذ برنامج العمل الجديد الراخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا ؛

(٤) DP/536 .

(٥) A/36/Add.29 . وسيصدر فيما بعد بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة ،

الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/36/3/Rev.1) ، الفصل ٢٩ .

(٦) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، (١٩٨١) ، الملحق رقم ١١

(E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

٤ - ترجيو مجلس الإدارة أن ينظر في اتخاذ تدابير لزيادة قدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاركة الانتاجية على الاستجابة بفعالية الى الاحتياجات ذات الأولوية لأقل البلدان نمواً ، بما في ذلك تدابير ترمي الى تحسين التكامل بين المساعدة الانتاجية المتاحة من الصندوق لأقل البلدان نمواً ، والانواع الاخرى من المساعدة المتاحة لها والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بهدف تحقيق أكبر أثر لهذه الموارد واستخدامها على نحو فعال في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نمواً ؛

٥ - تؤيد الواجهة البرنامجية والسياسات التشغيلية لصندوق الأمم المتحدة للمشاركة الانتاجية ، كما ورد وصفها في تقرير المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أنشطة الصندوق في عام ١٩٨٠ (٤) ، وتؤكد ، بصفة خاصة ، على أهمية تحقيق توازن بين الموارد المخصصة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل والموارد اللازمة لتعزيز القطاعات الانتاجية والتخفيف من الاختناقات الهيكلية الأخرى ، بهدف تشجيع الاعتماد الوطني على الذات والنمو الاقتصادي المعجل الذاتي التسيير لأقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية ؛

٦ - تقرر أن تغطي ، من الموارد العامة للصندوق ، نفقاته الادارية وتكاليف دعم برنامجه ، على أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديم خدمات الدعم الميدانية وكذلك كل خدمات الدعم الاداري لمقر الصندوق ؛

٧ - تطلب الى الحكومات التي لم تتبرع بمعد للصندوق ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى التي هي في مركز يسمح لها بذلك ، أن تقدم الدعم المالي لأنشطة الصندوق ” .

١١ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، كان معروضا على اللجنة ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.93) قدمه السيد انريكي ج . تير هورست ، نائب رئيس اللجنة ، على أساس مشاورات غير رسمية اجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.70 .

١٢ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.93 ، دون تصويت (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار الثاني) .

١٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/36/L.93 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.70 مشروعهم .

جيم - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.71 و A/C.2/36/L.92

١٤ - في الجلسة ٤١ ، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدم ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار (A/C.2/36/L.71) ، معنوناً ” مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ” نيابة عن ايطاليا ،

باكستان ، بنغلاديش ، السنغال ، السويد ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، الغرويچ ، الهند ،
يوغوسلافيا ، التي انضمت اليها فيما بعد اكوادور ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وبوتان ،
وغامبيا ، وقطر ، وكندا ، ولبنان ، وهولندا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

ان تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٥٦ المؤرخ

في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١) ،

" وقد نظرت في تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
عن دورتها المعقودة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ١١ الى ٢٢ أيار/ماي -
١٩٨١ (٧) ،

" وان تؤكد من جديد المبادئ والتوجيهات التي تنظم الأنشطة البرنامجية
لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والتي وضعها المجلس التنفيذي ، لا سيما نهج
المؤسسة الموجه نحو العمل الميداني والأغراض العملية ،

" وادراكا شديدا منها لكون الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تؤثر تأثيرا
معاكسا على قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطط لتقديم الخدمات الأساسية للأطفال
والأمهات فيها ، مما يتطلب أفضل استخدام ممكن للموارد المتوفرة لزيادة رفاهية الاطفال ،

" وان يلاحظها أن حالة دخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعتمد على
التبرعات ، بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، قد تأثرت في الآونة
الأخيرة تأثرا معاكسا بعدد من العوامل غير المواتية ،

" وان تضع في اعتبارها أن برامج التعاون التي تنفذها المؤسسة تساهم فسي
تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة
الانمائي الثالث ،

١ - تثني على سياسات وأنشطة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ؛

٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٥٦ المؤرخ فسي

٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١) ؛

٣ - تؤكد من جديد دور المؤسسة باعتبارها الوكالة الرائدة في منظومة الأمم

المتحدة المسؤولة عن تنسيق أنشطة المتابعة للسنة الدولية للطفل المتصلة بالأهداف
والغايات المتعلقة بالاطفال والمحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم
المتحدة الانمائي الثالث ؛

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الطحبق رقم ٨

(E/1981/48)

٤ - تسني على المدير التنفيذي للمؤسسة وأمانتها لجهودهما الرامية الى زيادة دخل المؤسسة كي تتمكن من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات البلدان النامية لدعم برامجها لزيادة الخدمات الأساسية لمنفعة الأطفال والامهات فيها ؛

٥ - تحت جميع المنظمات المعنية بدعم أنشطة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، بما في ذلك اللجان القومية للمؤسسة والمنظمات غير الحكومية المتعاونة فضلا عن سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، على زيادة وتعزيز تعاونها مع المؤسسة من أجل زيادة فعالية هذا التعاون الى اقصى حد لما فيه مصلحة الأطفال والامهات في البلدان النامية ؛

٦ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي استجابت لاحتياجات مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وتعرب عن أملها في أن يحدو حدوها المزيد من الدول الأعضاء ؛

٧ - تدعو جميع الحكومات التي تتعهد بتقديم تبرعات أن تدفع هذه التبرعات في أبكر وقت ممكن حتى تتمكن المؤسسة من المضي في تنفيذ برامجها دون تأخير لا لزوم له مع المحافظة على مستوى ملائم لرأس المال العامل ؛

٨ - تناشد جميع الحكومات زيادة تبرعاتها ، على أساس عدة سنوات اذا أمكن ، حتى تتمكن المؤسسة ، في ظل الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، من زيادة تعاونها مع البلدان النامية والاستجابة للاحتياجات الملحة للأطفال في هذه البلدان .

١٥ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٤٢ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر مشروع قرار (A/C.2/36/L.92) ، مقدم من السيد انريكي ج . تير هورست ، نائب رئيس اللجنة ، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.71 .

١٦ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.92 دون تصويت (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار الثالث) .

١٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/36/L.92 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.71 مشروعهم .

١٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ممثل جمهورية الكاميرون المتحدة ببيان .

دال - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.77 و A/C.2/36/L.114

١٩ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدم ممثل الفلبين مشروع قرار (A/C.2/36/L.77) ، معنونا " برنامج متطوعي الأمم المتحدة " ، نيابة عن بلجيكا ، بنغلاديش ، بوتان ، الجمهورية العربية السورية ، الفلبين ، ليريا ، مصر ، النرويج ، هولندا ، التي انضمت اليها فيما بعد ايطاليا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قرارها ٢٦٥٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ،

" وقد نظرت في تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والعشرين (٨) ومقرره ١/٨١ المؤرخ في ١٨ حزيران / يونيه ١٩٨١ بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (٩) ،

" ١ - تلاحظ مع الارتياح الانجاز الناجح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال المقعد الأول من الخدمة ، وأنه نشط في ٩٣ بلدا ، بما في ذلك أقل البلدان نموا ، وأن عدد المتطوعين العاملين فيه قد بلغ ، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٧/٣٤ ، المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، العدد المستهدف وهو (ألف) متطوع في الخدمة ، وذلك قبل الموعد المقرر ؛

" ٢ - تنوّه بأنشطة البرنامج في ميداني الشباب وخدمة التنمية المحلية ؛

" ٣ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة أداة فريدة للتعاون التقني المتعدد الأطراف استجابة لاحتياجات البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان المستقلة حديثا ؛

" ٤ - تجدد نداءها الى الحكومات والمنظمات والأفراد للتبرع أو لزيادة تبرعاتهم لصندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة لتمكين البرنامج من التغلب على الضائقات المالية التي تؤثر على نمو البرنامج ؛ وترجو المنسق التنفيذي أن يستطلع السبل الكفيلة بتأمين موارد متزايدة وأن يقدم مقترحات بشأنها الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٢٠ - وقد نصح ممثل الفلبين شفويا مشروع القرار اثناء تقديمه وذلك :

(أ) بالاستعاضة ، في الفقرة ٣ من المنطوق عن عبارة " تؤكد من جديد اقتناعها " بكلمة " ترى " ؛

(ب) بالاستعاضة ، في الفقرة ٣ أيضا ، عن كلمة " فريدة " الواردة بعد كلمة " أداة " بكلمة " قيّمة " ؛

(ج) حذف كلمة " نمو " الواردة بعد عبارة " تؤثر على " في الفقرة ٤ .

(٨) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) .

(٩) المرجع نفسه ، المرفق الأول .

- ٢١ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر كان معروضا على اللجنة ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.114) مقدم من السيد انريكي ج . تير هورست ، نائب رئيس اللجنة على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.77 .
- ٢٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.114 دون تصويت (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار الرابع) .
- ٢٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/36/L.114 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.77 مشروعهم .

هـ - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.89 و A/C.2/36/L.131

- ٢٤ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل الجزائر ، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/36/L.89) بعنوان " الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " فيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بشأن اجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢٦٨٨ (د-٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ بشأن طاقة جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، و ٣٤٠٥ (د-٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،
وقد لاحظت مع القلق المستوى غير الكافي للبرعات المعلنه في مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان البرعات من أجل الأنشطة الانمائية ، المعقود في ٣ و ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ،

" وقد نظرت في التقرير السنوي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (١٠) ،

" ١ - تحييط علما مع التقدير بالتقرير السنوي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

" ٢ - تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم بصورة فعّالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث التي توفر الإطار الذي ينبغي أن تخطط وتنفذ فيه هذه الأنشطة ؛

" ٣ - تعرب عن قلقها العميق لأن تبرعات الحكومات والمصادر الأخرى للصناديق والبرامج الداخلة في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة لإعلان التبرعات من أجل التنمية راكده وتندهور في كثير من الحالات من حيث القيمة الفعلية ، وذلك رغم وجود أهداف ومستويات تمويل متفق عليها لمختلف البرامج والصناديق ، مما يترك آثارا خطيرة على قدرة المنظمات المعنية على الاحتفاظ بالقيمة الحقيقية لبرامجها التنفيذية دعماً للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من المساعدة التسهلية المتعددة الأطراف عن طريق منظومة الأمم المتحدة ؛

" ٤ - تكرر بقوة نداءاتها الى الحكومات لأن تزيد زيادة سريعة وكبيرة ، من حيث القيمة الحقيقية ، تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على أساس يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر ويكون مستمرا ومضمونا ، وترجسو بصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو التي لا يتناسب ادائها الاجمالي مع قدراتها أن تزيد بدرجة كبيرة تبرعاتها من حيث القيمة الحقيقية ؛

" ٥ - تدعو حكومات جميع البلدان المتقدمة النمو، والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بهذا ، الى ابلاغ الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بالخطوات المحددة التي تنوى القيام بها لزيادة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة استجابة لهذا القرار ولقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ، وبغية تحقيق الأهداف ومستويات التمويل المتفق عليها والموجودة في مختلف البرامج والصناديق ؛

٦ - تقرر أن تقوم ، بصورة منتظمة ، باستعراض ورصد تحقيق الأهداف الرامية الى تعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية التي يعقد من أجلها مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية ، وترجو المدير العام أن يدرج في تقريره السنوي الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين توصياته بشأن كيفية القيام بعملية استعراض الأهداف ورصدها وذلك بعد التشاور مع المنظمات المعنية ؛

٧ - تعرب عن قلقها العميق لبطء التقدم باتجاه وضع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، على أسس مالية أكثر ثباتا ، وتحت بشدة جميع البلدان التي يمكنها أن تعلن عن تبرعاتها على أساس عدة سنوات على أن تقوم بذلك ، مع مراعاة الحاجة الى زيادة حقيقية كبيرة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ، ومستمر ومضمون ؛

٨ - تدعو مجالس ادارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة التي تضطلع بالأنشطة التنفيذية من اجل التنمية الى أن توصي الجمعية العامة ، في دورتها السابعة والثلاثين ، بالطرق والوسائل المحددة لزيادة الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ويكون متواصلا ومؤكدا ، بما في ذلك وضع أهداف للتمويل ، حيثما أمكن ذلك ؛

٩ - ترجو المدير العام أن يدرج في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين توصيات بشأن الطرق والوسائل المحددة لزيادة الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومتواصل ومؤكد ، بما في ذلك جدوى وضع أهداف للموارد ، مع مراعاة الحاجة الى زيادة التدفقات الكلية للمساعدة الانمائية الرسمية ؛

١٠ - ترحب بالفقرة ٤ من مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١٦/٨١ المؤرخ في ٢٧ حزيران / يونيه (١٩٨١) التي بحث فيها مجلس الادارة المسؤولين الاداري للبرنامج على تخفيض حجم الميزانية الادارية للبرنامج وحث ، كمبدأ توجيهي عام ، جميع مجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أن تقلل الى أدنى حد التكاليف الادارية والنفقات العامة بفرض زيادة نسبة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات البلدان النامية من المساعدة ؛

١١ - تحت جميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية على الاستفادة بدرجة أكبر من قدرات البلدان النامية في الحصول على المواد والمعدات على الصعيدين المحلي والاقليمي ، وفي التدريب ، وفي تسهيل زيادة استخدام المقاولين المحليين ، وفي تعيين موظفي التدريب التقنيين والاداريين ؛

١٢ - ترجيو المدير العام أن يدرج في تقريره الى الجمعية العامة فسي دورتها السابعة والثلاثين توصيات بشأن الطرق والوسائل المحددة لزيادة مشاركة البلدان النامية في تنفيذ برامج ومشاريع الأنشطة التنفيذية من اجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

١٣ - تدعو مجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة ، كما هو مطلوب في الفقرة ٨ من قرارها ٨١/٣٥ ، وترجو المدير العام أن يأخذ في اعتباره ، عند اعتماد التوصيات المطلوبة في الفقرة ١٨ من ذلك القرار ، استجابات مجالس الادارة المذكورة أعلاه وتعليقات الوفود عليها أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ؛

١٤ - ترحب بارساء الأمين العام عملية التشاور عملاً بالفقرة ٦ من قرارها ٢١٣/٣٤ الذي دعت فيه الى اجراء المشاورات مع الحكومات عن طريق المنسق المقيم ومشاركة جميع المنظمات المعنية على الصعيد القطري وبعد ذلك عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، وطلبت الى الرؤساء التنفيذيين لأجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تتعاون تعاوناً كاملاً في هذه العملية ، ورجت المدير العام أن يدرج في تقريره السنوي معلومات عن نتائج هذه المشاورات ؛

١٥ - ترجيو المدير العام أن يقدم في تقريره السنوي معلومات احصائية شاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على نفس الأساس المتبع في التقرير السنوي لعام ١٩٨١ ، وأن يدرج ، على نحو منفصل ، في تقريره معلومات عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرامج المساعدة الاقتصادية الخاصة وصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢٥ - وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/36/L.131) مقدم من السيد انريكي ج . تير هورست ، نائب رئيس اللجنة ، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.89 .

٢٦ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.131 ، دون تصويت (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار الخامس) .

٢٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/36/L.131 سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.89 مشروعههم .

٢٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيان (انظر A/C.2/36/SR.46) .

واو - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.107 و A/C.2/36/L.121

٢٩ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار (A/C.2/36/L.107) معنوناً " برنامج الأمم المتحدة الانمائي " نيابة عن الأرجنتين ، اكوادور ، اوغندا ، ايطاليا ، باكستان ، بنغلاديش ، بوتان ، بوروندي ، تركيا ، جامايكا ، الجزائر ، رواندا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سانت لوسيا ، سرى لانكا ، السودان ، فنلندا ، ليبيريا ، مصر ، ملاوي ، النرويج ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، يوغوسلافيا ، التي انضمت اليها فيما بعد أنغولا وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى وغامبيا ومالي . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها (د ل - ٦) ٣٢٠٢ و (د ل - ٦) ٣٢٠١ المؤرخين في (ايار / مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٥ / ٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وقرارها ٣٥ / ٨١ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرارها ٣٥ / ٨٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

" وان تؤكد من جديد المساهمة الفريدة والهامة التي يسهم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجهود الانمائية للبلدان النامية ،

" وقد نظرت في تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والعشرين (١١) ، وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١ / ٥٩ المؤرخ في ٢٢ تموز / يولييه ١٩٨١) بشأن تقرير مجلس الادارة ،

" وان يساورها القلق ازاء العجز في التبرعات بالنسبة الى أهداف النمو الموضوعه ،

" وان تدرك أنه يجري الآن ، الى جانب الجهود المبذولة للحصول على تبرعات اضافية ، اتخاذ خطوات لزيادة تحسين نوعية وكفاءة وفعالية برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

" وان تلاحظ أن مجلس الادارة قرر الحفاظ على معدل نمو سنوي عام مفترض

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، (١٩٨١) ، الملحق رقم ١١

(E/1981/61/Rev.1) .

من التبرعات نسبته ١٤ في المائة على الأقل ، وذلك لأغراض التخطيط المسبق لـ دورة
البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ،

" وان تلاحظ ايضا مع التقدير البيان الذي أدلى به المسؤول الإداري لبرنامج
الأمم المتحدة الانمائي في اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر (١٨) ١٩٨٢ ،

" ١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي
عن دورته الثامنة والعشرين والمقررات الواردة فيه ؛

" ٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٥٩) المؤرخ في
٢٢ تموز/يوليه (١٩٨١) ؛

" ٣ - تشدد على أن تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدورية
لمعد الأمم المتحدة الانمائي الثالث يتطلب تجديد التركيز على التعاون التقني وعلى
زيادة الموارد المقدمة لهذا الغرض زيادة كبيرة ؛

" ٤ - تشدد أيضا على الحاجة الى مزيد من التبسيط والترشيد لأعمال مجلس
إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتؤيد مقرر مجلس الإدارة (٣٧/٨١) المؤرخ في
٢٧ حزيران/يونيه (١٩٨١) (١٣) ؛

" ٥ - تشني على الجهود التي يبذلها المسؤول الإداري لبرنامج الأمم
المتحدة الانمائي لزيادة تحسين نوعية وكفاءة وفعالية البرنامج وتشجع المسؤول الإداري على
مواصلة وتكثيف هذه الجهود ؛

" ٦ - تعرب عن تقديرها لجميع حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان
النامية التي أعلنت ، في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨١ لاعلان التبرعات للأنشطة
الانمائية ، تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٨٢ ، وبوجه خاص الحكومات
التي زادت تبرعاتها للبرنامج ؛

" ٧ - تعرب عن بالغ قلقها مع ذلك لأن العجز المقدر في اجمالي التبرعات في
عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، قد يؤثر تأثيرا خطيرا على مفعول الأنشطة التنفيذية التي
يظطلع بها جهاز الأمم المتحدة الانمائي لصالح البلدان النامية ؛

(١٢) انظر A/C.2/36/SR.3 ، الفقرات ١٩ الى ٢٤ .

(١٣) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، (١٩٨١) ، الملحق

رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

" ٨ - تحت بقوة جميع الحكومات ، ولا سيما الحكومات التي لا تعكس تبرعاتها قدراتها على المساهمة ، على أن تعيد النظر في جهودها لتزويد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالموارد اللازمة لاقامة الأساس المالي السليم اللازم لتنفيذ أنشطة البرنامج المزمع القيام بها في دورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، التي تفترض ، لفرض التخطيط المسبق ، أن يكون متوسط معدل النمو السنوي العام للموارد ١٤ في المائة على الأقل ؛

" ٩ - تناشد جميع الحكومات أن تجعل تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على أساس يمكن التنبؤ به على نحو متزايد ويكون مستمرا ومضمونا ؛

" ١٠ - ترجو جميع المنظمات الدولية المشتركة في جهاز الأمم المتحدة الانمائي تعزيز تعاونها المتبادل بين المقار وكذلك على الصعيد الميداني ، بقصد تحسين تكامل المساعدة التقنية ، وبوجه خاص لبيتسني للمنسقين المقيمين التصرف كسلطة تنسيق مركزية ، بالنيابة عن جهاز الأمم المتحدة الانمائي على الصعيد القطري ؛

" ١١ - تقرر الاضطلاع ابتداءً من عام ١٩٨٣ ، وكل سنتين ، باستعراض شامل لسياسة الصناديق والبرامج التي تعمل بتوجيه من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتحت ادارة المسؤول الاداري للبرنامج ، على أن يكون من المفهوم أن يقدم في السنوات التي تتخلل ذلك تقرير موجز ، به بيان مالي ، بشأن هذه الصناديق والبرامج الى مجلس الادارة ، وتدعو الجمعية مجلس الادارة الى اتخاذ اجراءات وفقا لذلك .

٣٠ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/36/L.121) مقدم من السيد انريكي ج . تير هورست ، نائب رئيس اللجنة ، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.107 .

٣١ - وفي الجلسة ذاتها نصح نائب الرئيس شفويا مشروع القرار A/C.2/36/L.121 وذلك باضافة عبارة " في جملة أمور " بعد " أخذا في الاعتبار " في الفقرة ٥ من المنطوق .

٣٢ - وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.121 ، بصيغته المنقحة شفويا دون تصويت ، (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار السادس) .

٣٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/36/L.121 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.107 مشروعه .

زاي - مشروعا القرارين A/C.2/36/L.91 و A/C.2/36/L.130

٣٤ - في الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل بنغلاديش مشروع قرار (A/C.2/36/L.91) ، بعنوان " انشاء جائزة الأمم المتحدة للسكان " نيابة عن اوروغواي ، باكستان ، بنغلاديش ، تايلند ، سنغافورة ، الصين ، الفلبين ، المكسيك ، اليابان ، يوغوسلافيا ، التي انضمت اليها فيما بعد سورينام وماليزيا والهند . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى خطة العمل العالمية للسكان (١٤) التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسكان في سنة ١٩٧٤ ، وان تلاحظ مع الارتياح الاسهامات الهامة التي قامت بها الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الخطة ،

" وان تدرك الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجاهات السكانية المتعلقة بالتنمية على وجه الخصوص ، كما وصفتها تقارير الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ، التي تشير الى أن من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من ٤ر٤ بليون نسمة في سنة ١٩٨٠ الى حوالي ٦ر١ بليون نسمة بحلول سنة ٢٠٠٠ ،

" وان تدرك ضرورة العمل على زيادة الوعي بقضايا السكان وزيادة فهمها وخاصة على صعيد الأفراد والمجتمعات المحلية في كل بلد ووفقا للخطة والاولويات القومية ،

" وان تدرك كذلك الأهمية الخاصة لانشاء جائزة من أجل تعزيز الهدف المذكور عاليه ،

" ١ - تقرر انشاء جائزة سنوية ، تسمى " جائزة الأمم المتحدة للسكان " ، تمنح لأبرز اسهام في التوعية بمسائل السكان أو في حلولها ، يقوم به فرد أو أفراد أو مؤسسة ويقدم من خلال الأمم المتحدة ؛

" ٢ - تعتمد النظام الأساسي لجائزة الأمم المتحدة للسكان ، المرفق نصه بهذا القرار ؛

" ٣ - ترجو الأمين العام أن يتخذ الترتيبات الضرورية ، وفقا للنظام الأساسي لبدء منح الجائزة في سنة ١٩٨٣ ، وذلك بالتشاور مع المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ؛

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، بوغارست ، ١٩ - ٣٠ آب / اغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.XIII.3) ، الفصل الأول .

- ٤ - ترجو الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استئمانيًا لتلقي التبرعات من أجل
الجائزة ؛
- ٥ - تقرر أن يتحمل الصندوق الاستئماني للجائزة جميع التكاليف المتعلقة
بها .

" مرفق "

" النظام الأساسي لجائزة الأمم المتحدة للسكان "

" المادة ١ "

" الغرض "

" الغرض من الجائزة هو تشجيع حل المسائل السكانية عن طريق تشجيع الجهود
في الأنشطة المتصلة بالسكان وزيادة الوعي بالمسائل السكانية .

" المادة ٢ "

" الجائزة "

١ - تقدم الجائزة سنويًا إلى فرد أو أفراد أو إلى مؤسسة لقاء أبرز أسهام في
مجال زيادة الوعي بالمسائل السكانية أو في حلها . ولا يكون مؤهلاً لهذه الجائزة أي
موظف يعمل حالياً في إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

٢ - تتألف الجائزة من براءة ، وميدالية ذهبية ، وجائزة نقدية يحدد الأمين
العام مقدارها سنويًا على أساس الدخل الاستثماري للصندوق الاستئماني للجائزة .

٣ - تعلن الجائزة بحلول شهر آذار/مارس من كل سنة ويقوم الأمين العام
بتقديمها في حوالي منتصف شهر حزيران/يونيه .

" المادة ٣

" المسائل المالية

- " ١ - تتألف جميع الموارد المالية المتصلة بالجائزة من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء خصيصا للجائزة .
- " ٢ - تودع التبرعات المقدمة من أجل الجائزة في الصندوق الاستئماني لجائزة الأمم المتحدة للسكان (الصندوق الاستئماني) الذي ينشئه الأمين العام عملا بهذا القرار .
- " ٣ - يقوم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بإدارة الصندوق الاستئماني نيابة عن الأمين العام .
- " ٤ - تمول جميع التكاليف المتصلة بالجائزة من الدخل الاستثماري للصندوق الاستئماني . ويراعى أن تكون التكاليف الإدارية منخفضة الى أدنى حد ممكن .
- " ٥ - يقدم المدير العام لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية تقريرا سنويا الى الجمعية العامة فيما يتعلق بالجائزة والصندوق الاستئماني .

" المادة ٤

" اختيار الفائزين

- " ١ - يتم اختيار الفرد أو الأفراد أو المؤسسة لنيل الجائزة من بين الذين رشحوا وفقا للمادة ٥ أدناه بواسطة لجنة للجائزة تتألف من :
" (أ) الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات من أجل الجائزة ؛
" (ب) الأمين العام ؛
" (ج) المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ؛
" (د) بعض الأفراد البارزين الذين قدموا مساهمات هامة في الأنشطة المتصلة بالسكان وهؤلاء يختارهم أعضاء لجنة الجائزة المذكورون أعلاه ليكونوا أعضاء في تلك اللجنة لمدة خمس سنوات . ويكون عدد هؤلاء الأفراد أقل من عدد الممثلين الحكوميين .
- " ٢ - تقوم لجنة الجائزة بوضع نظامها الداخلي .

" المادة ٥

" تسمية المرشحين

- " ١ - يجوز تلقي الترشيحات للجائزة كتابة من :
- " (أ) حكومات الدول الأعضاء ؛
- " (ب) المنظمات الحكومية الدولية التي تقوم بأنشطة متصلة بالسكان ؛
- " (ج) المنظمات غير الحكومية المتصلة بمجال السكان ولها مركز استشاري لدى الأمم المتحدة ؛
- " (د) أساتذة السكان والدراسات المتعلقة به في الجامعات ، ورؤساء المؤسسات المتصلة بمجال السكان ؛
- " (هـ) الفائزين بالجائزة .
- " ٢ - يجب أن تصل الترشيحات الى الأمين العام في موعد غايته ٣١ كانون الأول / ديسمبر من السنة السابقة على السنة التي سينظر في الترشيحات بالنسبة لها .
- " ٣ - تنعقد اللجنة خلال شهر شباط / فبراير لا اختيار الفائز أو الفائزين في تلك السنة .

" المادة ٦

" الأمانة

- " يتولى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أمانة لجنة الجائزة " .
- ٣٥ - وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/36/L.130) مقدم من السيد انريكي ج . تر هورست ، نائب رئيس اللجنة على أساس المشاورات غير الرسمية التي اجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/36/L.91 .
- ٣٦ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/36/L.130 دون تصويت (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار السابق) .
- ٣٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/36/L.130 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/36/L.91 مشروعهم .
- ٣٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الدانمرك ببيان (نيابة عن بلدان شمال أوروبا) (انظر A/C.2/36/SR.46) .

ح^٤ - مشروع القرار الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٨٥/١٩٨١

٣٩ - في الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، كان معروضا على اللجنة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٥/١٩٨١ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وعنوانه " المبلغ المستهدف للتبرعات التي تعلن لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ " ، الذي كان مرفقا به مشروع قرار موصى بأن تعتمده الجمعية العامة .

٤٠ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة ، دون تصويت ، مشروع القرار الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٨٥/١٩٨١ (انظر الفقرة ٤٢ ، مشروع القرار الثامن) .

ط^٤ - مشروع مقرّر

٤١ - في الجلسة ٤٦ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر أحاطت اللجنة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الى مؤسسات التعاون التقني الاقليمية المشتركة بين البلدان " وتطبيقات لجنة التنسيق الادارية عليه (A/36/101 Corr.1 و Add.1) (انظر الفقرة ٤٣) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٤٢ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

صند وق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٧٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي اعتمدت به النظام الأساسي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ١١٣/٣٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ٨٥/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٢٠٩/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ و ٨٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،

وان تحيط علما بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (د - ٥) المؤرخ في

٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٥) ، ويمقرى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢١/٨٠ المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ (١٦) ، و ٣/٨١ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ (١٧) ،

وان تشير الى قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث والأحكام ذات الصلة منه ، وبخاصة الفقرات ١٥٢ الى ١٥٥ ،

وان تشير كذلك الى الفقرات ذات الصلة من برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينيات لصالح أقل البلدان نمواً الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (١٨) ،

واقترنا منها بأن الوصول الى الأسواق العالمية بأقل تكلفة ممكنة يعد جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية المفيدة للبلدان النامية غير الساحلية ،

وان تضع في اعتبارها أن عدداً كبيراً من البلدان التي تعتبر الأقل نمواً هي بلدان نامية غير ساحلية ،

وان تعرب عن بالغ القلق للانخفاض الشديد المستمر في مستوى التبرعات التي عقدت للصندوق منذ انشائه ،

وان تلاحظ أن التبرعات المقدمة للصندوق ، وفقاً لما ورد في تقرير الأمين العام الذى أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٧ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، يجب أن تزيد زيادة كبيرة اذا أريد للصندوق أن يكون فعالاً في تلبية الاحتياجات الكبيرة اللازمة لخفض تكاليف العبور الفعلية للبلدان النامية غير الساحلية (١٩) ،

وان تلاحظ كذلك أن طلبات الحصول على مساعدة من الصندوق تتصل بأنشطة تشكل اضافة الى أنواع الأنشطة الممولة من مصادراً أخرى لمنظومة الامم المتحدة وتختلف عنها عموماً ،

(١٥) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ١٢ (E/1980/42/Rev.1) ، الفصل الحادى عشر .

(١٧) المرجع نفسه ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

(١٨) Add. to A/CONF.104/22 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٩) A/S-11/5 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٣٠٨ .

- ١ - تحث جميع الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب للقيود الخاصة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية غير الساحلية ؛
- ٢ - تناشد جميع البلدان المتبرعة أن تراجع موقفها بشأن صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية بنية أن تقدم له مزيد دعمها ؛
- ٣ - تناشد أيضا جميع الدول الأعضاء ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، كما تناشد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والشائعية ، أن تقدم تبرعات كبيرة وسخية للصندوق من أجل تنفيذ التدابير المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية والمنصوص عليها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛
- ٤ - ترجو المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يواصل ، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والرؤساء التنفيذيين للهيئات الأخرى المتصلة بالموضوع ، اتخاذ التدابير لصالح البلدان النامية غير الساحلية في اطار الترتيبات المؤقتة ، مع مراعاة أن يتلقى كل بلد من البلدان المعنية مساعدة تقنية ومالية مناسبة .

مشروع القرار الثاني

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ١٥٢١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢١٨٦ (د - ٢١) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ، اللذين أنشئ بموجبهما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وكذلك قراراتها ومقرراتها اللاحقة بشأن ادارة الصندوق وعملياته ، ولاسيما قراراتها ٢٣٢١ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٣١٢٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ومقرريها ٤٢٨/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٤٢٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ،

وان تلاحظ مع الارتياح الزيادة الكبيرة في عمليات الصندوق والتقدم المحرز في تقديم المساعدة الآتية والفعالة ، أولا وقبل أي شيء ، الى أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، كما ورد في تقرير المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أنشطة الصندوق في عام ١٩٨٠ (٢٠) ،

وان تسلم بالدور المركزي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الانمائي في توفير الادارة والتنظيم الموحد بين لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ،

وإن تعيد تأكيد الحاجة إلى استخدام وتعزيز الأجهزة القائمة لتوجيه موارد إضافية إلى أقل البلدان نمواً وتأمين التنسيق الفعال والتكامل بين برامج المساعدة التي تضطلع بها مختلف المؤسسات التمويلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ،

وإن تلاحظ أيضاً مع التقدير الزيادة المطردة في التبرعات المقدمة إلى الموارد العامة للصندوق ،

وقد درست على نحو واف وأحاطت علماً بالفصل ٢٩ من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الأنشطة التنفيذية (٢١) ، وكذلك المقرر ٢/٨١ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٢) ، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التكاليف الإدارية للصندوق ،

١ - تؤكد من جديد دور صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وولايته بوصفه مصدراً تكميلياً للمساعدة الانتاجية التساهلية المقدمة ، أولاً وقبل أي شيء ، إلى أقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية ؛

٢ - تشني على المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لما اتخذته من تدابير فعّالة لتوسيع نطاق أنشطة الصندوق وزيادة زخمها ؛

٣ - تؤيد اقتراح مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الوارد في مقرره ٢/٨١ ، الداعي إلى تمكين الصندوق من الاضطلاع بدور مباشر في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً (٢٣) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ١٤ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ؛

٤ - ترحب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينظر في اتخاذ تدابير لزيادة قدرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية على الاستجابة بفعالية إلى الاحتياجات ذات الأولوية لأقل البلدان نمواً ، بما في ذلك تدابير ترمي إلى تحسين التكامل بين المساعدة الرأسمالية المتاحة ، من الصندوق ، لأقل البلدان نمواً ، والأنواع الأخرى من المساعدة المتاحة لها والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بهدف تحقيق أكبر أثر لهذه الموارد واستخدامها على نحو فعال في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ؛

(٢١) A/36/3/Add.29 ، سيدمج في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/36/3/Rev.1) .

(٢٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

(٢٣) Add.1 و A/CONF.104/22 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

٥ - تؤيد الوجهة البرنامجية والسياسات التشغيلية لصندوق الأمم المتحدة للمشاركة الانتاجية ، كما ورد وصفهما في تقرير المسؤول الادارى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أنشطة الصندوق في عام ١٩٨٠ (٢٠) ، وتؤكد ، بوجه خاص ، أهمية تحقيق توازن بين الموارد المخصصة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل والموارد اللازمة لتعزيز القطاعات الانتاجية والتخفيف من الاختناقات الهيكلية الأخرى ، بهدف تشجيع الاعتماد الوطني على الذات والنمو الاقتصادى للمجمل الذاتى التسيير لأقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ؛

٦ - تقرر أن تغطي ، من الموارد العامة للصندوق ، نفقاته الادارية وتكاليف دعم برنامجه ، على أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديم خدمات الدعم الميدانية وكذلك كل خدمات الدعم الادارى لمقر الصندوق ؛

٧ - تطلب الى الحكومات التي لم تتبرع بعد للصندوق ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى التي هي في مركز يسمح لها بذلك ، أن تقدم الدعم المالى لأنشطة الصندوق .

مشروع القرار الثالث

مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

ان الجمعية العامة ،

ان تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى (١٩٨١/٥٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه

١٩٨١ ،

وقد نظرت في تقرير المجلس التنفيذى لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة عن دورتها المصغودة في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من ١١ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨١ (٢٤) ،

وان تؤكد من جديد المبادئ والتوجيهات التي تنظم الأنشطة البرنامجية لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والتي وضعها المجلس التنفيذى ، لاسيما نهج المؤسسة الموجه نحو العمل الميدانى والأغراض العملية ، وابقاء نسبة التكاليف الادارية الى تكاليف البرامج منخفضة ،

وان راجا شديدا منها لكون الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تؤثر تأثيرا معاكسا على قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطط لتقديم الخدمات الأساسية للأطفال والأمهات فيها ، مما يتطلب أفضل استخدام ممكن للموارد المتوفرة لزيادة رفاهية الأطفال ،

(٢٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ١٩٨١ ، الطحق رقم ٨

• (E/1981/48)

وان يقلقها أن الحالة فيما يتعلق بدخول مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تعتمد على التبرعات ، بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، قد تأثرت في الآونة الأخيرة تأثراً معاكساً بعدد من العوامل غير المواتية ،

وان توضع في اعتبارها أن برامج التعاون التي تنفذها المؤسسة تسهم في تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٢٥) ،

- ١ - تشني على سياسات وأنشطة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ؛
- ٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٥٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١) ؛

٣ - تؤكد من جديد دور المؤسسة باعتبارها الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن تنسيق أنشطة المتابعة للسنة الدولية للطفل المتصلة بالأهداف والغايات المتعلقة بالأطفال والمحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٤ - تشني على المدير التنفيذي للمؤسسة وأمانتها لجهودهما الرامية الى زيادة دخل المؤسسة كي تتمكن من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات البلدان النامية لدعم برامجها لزيادة الخدمات الأساسية لمنفعة الأطفال والأمهات فيها ؛

٥ - تحث جميع المنظمات المعنية بدعم أنشطة المؤسسة ، بما في ذلك اللجان القومية للمؤسسة والمنظمات غير الحكومية المتعاونة فضلاً عن سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، على زيادة وتعزيز تعاونهما مع المؤسسة من أجل زيادة فعالية هذا التعاون الى أقصى حد لما فيه مصلحة الأطفال والأمهات في البلدان النامية ؛

٦ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي استجابت لاحتياجات المؤسسة وتعرب عن أملها في أن يحذو حذو هذا المزيد من الدول الأعضاء ؛

٧ - تدعو جميع الحكومات التي تتعهد بتقديم تبرعات أن تدفع هذه التبرعات في أبكر وقت ممكن حتى تتمكن المؤسسة من المضي في تنفيذ برامجها دون تأخير لا لزوم له مع المحافظة على مستوى ملائم لرأس المال العامل ؛

٨ - تناشد جميع الحكومات زيادة تبرعاتها ، على أساس عدة سنوات اذا أمكن ، حتى تتمكن المؤسسة ، في ظل الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، من زيادة تعاونها مع البلدان النامية والاستجابة للاحتياجات الملحة للأطفال في هذه البلدان .

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

مشروع القرار الرابع

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٦٥٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ،

وقد نظرت في تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والعشرين (٢٦) ومقرره ١/٨١ المؤرخ في ١٨ حزيران / يونيه ١٩٨١ بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (٢٧) ،

١ - تلاحظ مع الارتياح الانجاز الناجح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال العقد الأول من الخدمة ، وأنه نشط في ثلاثة وتسعين بلدا ، بما في ذلك أقل البلدان نموا ، وأن عدد المتطوعين العاملين فيه بالفعل قد بلغ ، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ألف متطوع في الخدمة ، وذلك قبل الموعد المقرر ؛

٢ - تحيط علما بأنشطة البرنامج في ميداني الشباب وخدمة التنمية المحلية ؛

٣ - تري أن البرنامج أداة قيمة للتعاون التقني المتعدد الأطراف استجابة لاحتياجات البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان المستقلة حديثا ؛

٤ - تجدد نداءها الى الحكومات والمنظمات والأفراد للتبرع أو لزيادة تبرعاتهم لصندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الامم المتحدة لتمكين البرنامج من التغلب على الضائقات المالية التي تؤثر عليه ؛ وترجو المنسق التنفيذي أن يستطلع السبل الكفيلة بتأمين موارد متزايدة وأن يقدم مقترحات بشأنها الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

مشروع القرار الخامس

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو

(٢٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) .

(٢٧) المرجع نفسه ، المرفق الأول .

١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ،
و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول
وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية
والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن
الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩
و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ بشأن اجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة
التنفيذية من أجل التنمية ،

وان تشير الى قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠
بشأن طاقة جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، و ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،

وقد لاحظت مع بالغ القلق النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات
من أجل الأنشطة الانمائية ، المصقوف في ٣ و ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ،

وقد درست التقرير السنوى للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (٢٨) ،

وان تكرر أن جزءا كبيرا من موارد العالم المادية والبشرية ما زال يحول الى التسلح ، مما
يؤثر تأثيرا ضارا على الأمن الدولي والجهود التي تبذل لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،
بما في ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، وان تطلب
الى الحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح الفعلي من شأنها أن تزيد من امكانيات
تحويل الموارد المستخدمة حاليا في الأغراض العسكرية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما
لتنمية البلدان النامية ،

١ - تحيط علما مع التقدير بالتقرير السنوى للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي
الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، وتحيط علما
بما حدده المدير العام من مجالات يمكن فيها احراز مزيد من التقدم ؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة

الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم مساهمة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي توفر الاطار الذي ينبغي أن تخطط وتنفذ فيه هذه الأنشطة ؛

٣ - تعرب عن قلقها العميق لأن التبرعات الشاملة المقدمة من الحكومات والمصادر الأخرى الى الصناديق والبرامج الداخلة في اطار مؤتمرات الامم المتحدة لاعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية راكدة وتقتصر في كثير من الحالات عن بلوغ الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، مما يترك آثارا خطيرة على قدرة المنظمات المعنية على الحفاظ على مستوى برامجها التنفيذية دعما للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من المساعدة التسهيلية المتعددة الأطراف عن طريق منظومة الامم المتحدة ؛

٤ - تكرر بقوة تأكيد الحاجة الى زيادة كبيرة وحقيقية في تدفق الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به على نحو متزايد ، ومستمر ومضمون ، وتحث ، في هذا الصدد ، جميع البلدان ، ووجه خاص البلدان المتقدمة النمو التي لا يتناسب أداءها الاجمالي مع قدرتها ، على أن تزيد بسرعة ودرجة كبيرة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية ؛

٥ - تدعو جميع البلدان الى ابلاغ الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بالخطوات التي اتخذتها أو التي تنوى اتخاذها استجابة لهذا القرار وغيره من القرارات الأخرى للجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، واضعة في اعتبارها الاهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ؛

٦ - تقرر أن تقوم ، بصورة منتظمة ، باستعراض وتقييم تعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، واضعة في اعتبارها الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، ولهذا الغرض ترجو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره السنوي الى الجمعية العامة جميعا للمعلومات التي تقدمها الحكومات ، وفقا للفقرة ٥ من هذا القرار ، وغيرها من المعلومات ذات الصلة ، مشفوعة بتعليقاته وتوصياته ؛

٧ - تعرب عن قلقها العميق لبطء التقدم المحرز باتجاه وضع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أسس مالية أكثر ثباتا ، وتحث في هذا الصدد جميع البلدان التي يمكنها أن تبين ، وقت اعلان تبرعاتها ، تبرعاتها المحتملة لفترة عدة سنوات على أن تقوم بذلك ، مع مراعاة الحاجة الى زيادة حقيقية كبيرة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به على نحو متزايد ومستمر ومضمون ؛

٨ - تكرر دعوتها لمجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة الى أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، بالنظر في طرق ووسائل جديدة ومحددة لتعبئة المزيد من الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به على نحو متزايد ، ومستمر ومضمون ، وترجو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يضع في اعتباره عند اعداده للتقرير الذي سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين النتائج التي ستسفر عنها هذه الاعتبارات ؛

٩ - ترحب بالفقرة ٤ من مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائى (١٦/٨١) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ (٢٩)، التي حث فيها المجلس المسؤول الادارى للبرنامج على تخفيض حجم الميزانية الادارية للبرنامج، وتحت، كمبدأ توجيهي عام، جميع مجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أن تسعى الى تقليل التكاليف الادارية والنفقات العامة الى أدنى حد بفرض زيادة نسبة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات البلدان النامية من المساعدة؛

١٠ - تدعو جميع أجهزة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الى اتخاذ التدابير الملائمة التي تؤدي الى الاستفادة بدرجة أكبر بقدرات البلدان النامية في الحصول على المواد والمعدات على الصعيد المحلي أو الاقليمي، وفي التدريب وفي الخدمات، وفي تسهيل زيادة استخدام المقاولين المحليين، والاستعانة بموظفي التدريب والموظفين التقنيين والاداريين مع وضع مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائى (٢٨/٨١) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١ في الاعتبار (٢٩)؛

١١ - ترجو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين توصيات بشأن الطرق والوسائل المحددة لزيادة مشاركة البلدان النامية في تنفيذ برامج ومشاريع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، واضحا في اعتباره الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ٨١/٣٥؛

١٢ - تدعو مجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة، كما هو مطلوب في الفقرات ٨ و ٩ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٨١/٣٥، وتدعو الأمين العام ورؤساء تلك الأجهزة والمؤسسات والهيئات الى تقديم المعلومات عن الاجراءات التي اتخذتها مجالس الادارات، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج هذه المعلومات، مشفوعة بتوصياته، في تقاريره الى الجمعية العامة في دورتيها السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين، وترجوه أن يأخذ في اعتباره، عند اعداد التوصيات المطلوبة في الفقرة ١٨ من ذلك القرار، استجابات مجالس الادارة المذكورة أعلاه وتطبيقات الوفود عليها في أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة؛

١٣ - ترحب بارساء الأمين العام عملية التشاور عملا بالفقرة ٦ من قرارها ٢١٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي دعت فيه الجمعية العامة الى اجراء المشاورات مع الحكومات عن طريق المنسق المقيم، والى مشاركة جميع المنظمات المعنية على الصعيد القطري وبعد ذلك عن

(٢٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، (١٩٨١)، الملحق رقم ١١

(E/1981/61/Rev.1)، المرفق الأول.

طريق لجنة التنسيق الادارية ، وتطلب الى الرؤساء التنفيذيين لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المعنية أن تتعاون وتعاوننا كاملا في هذه العملية ، وترجو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره السنوي معلومات عن نتائج هذه المشاورات؛

١٤ - ترجو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم في تقريره السنوي معلومات احصائية شاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وذلك على نفس الأساس المتبع في التقرير السنوي لعام ١٩٨١ ، وأن يدرج ، على نحو منفصل ، في تقريره معلومات عن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرامج المساعدة الاقتصادية الخاصة وصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وكذلك المعلومات المتعلقة بتكاليف الدعم الاداري والبرنامجي وغيرها من تكاليف الدعم التي تتحملها المنظمات المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .

مشروع القرار السادس

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، المتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لمقعد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وقرارها ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرارها ٨٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

وان تؤكد من جديد المساهمة الفريدة والهامة التي يسهم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الجهود الانمائية للبلدان النامية ،

وقد نظرت في تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والمشرين (٣٠) ، وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨١ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن تقرير مجلس الادارة ،

(٣٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١

• (E/1981/61/Rev.1)

وان يساورها القلق ازاء المعجز في التبرعات بالنسبة الى متوسط معدل النمو السنوي العام المفترض في الموارد ،

وان تدرك أنه يجري الآن ، مع الجهود الم بذولة للحصول على تبرعات اضافية ، اتخاذ خطوات لزيادة تحسين نوعية وكفاءة وفعالية برنامج الامم المتحدة الانمائي ،

وان تلاحظ أن مجلس الادارة قد قرر الحفاظ على معدل نمو سنوي متوسط عام مفترض في الموارد نسبته ١٤ في المائة على الأقل ، وذلك لأغراض التخطيط المسبق لدورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ،

وان تلاحظ مع التقدير البيان الذي أدلى به المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ (٣١) ،

وان تعيد تأكيد صحة توافق الآراء لعام ١٩٧٠ ، على النحو الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ،

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والمشرين والمقررات الواردة فيه (٣٠) ؛

٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨١ المؤرخ في ٢٢ تموز / يولييه ١٩٨١ ؛

٣ - تؤكد أن تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٣٢) يتطلب تجديد التأكيد على التعاون التقني وعلى زيادة الموارد المقدمه لذلك الغرض زيادة كبيرة ؛

٤ - تؤيد أيضا مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ٣٧/٨١ المؤرخ في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ بشأن تبسيط وترشيد أعمال مجلس الادارة (٣٣) ؛

٥ - تشني على الجهود التي يبذلها المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لزيادة تحسين نوعية وكفاءة وفعالية البرنامج ، وتشجع المسؤول الاداري على مواصلة وتكثيف تلك الجهود ، آخذا في الاعتبار ، في جملة أمور ، الحاجة الى تقييد الانفاق الاداري من أجل زيادة انجاز البرامج الى أقصى حد وفقا للفقرة ٤ من مقرر المجلس ١٦/٨١ المؤرخ في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ (٣٣) ؛

(٣١) انظر الوثيقة A/C.2/36/SR.3 الفقرات ١٩ الى ٢٤ .

(٣٢) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(٣٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١

، المرفق الأول (E/1981/61/Rev.1)

٦ - تعرب عن تقديرها لجميع حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي أعلنت ، في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨١ لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية ، تبرعاتها أو عزمها على التبرع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٨٢ ، وبوجه خاص تلك الحكومات التي دأبت على زيادة تبرعاتها للبرنامج ؛

٧ - تعرب عن بالغ قلقها مع ذلك لأن العجز المقدر في اجمالي التبرعات في عام ١٩٨٢ قد يؤثر تأثييراً ضاراً بانجاز البرامج المقترح قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بها في دورة البرمجة الثالثة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

٨ - تحث جميع الحكومات ، ولا سيما الحكومات التي لا تعكس تبرعاتها قدراتها على المساهمة ، على أن تجد جهودها لتزويد برنامج الامم المتحدة الانمائي بالموارد اللازمة لاقامة أساس مالي سليم لتنفيذ أنشطة البرنامج المزمع القيام بها في دورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢-١٩٨٦ ، التي تفترض ، لغرض التخطيط المسبق ، أن يكون متوسط معدل النمو السنوي العام للموارد ١٤ في المائة على الأقل ؛

٩ - تكرر بقوة التأكيد على الحاجة الى تحقيق زيادة كبيرة حقيقية في تدفق الموارد الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أساس يمكن التنبؤ به ، على نحو متزايد ، ومستمر ومضمون ، وترحب في هذا الصدد بما أقره مجلس الادارة في مقره (٣٧/٨١) من استعراض هذه المسألة في دورته التاسعة والعشرين ؛

١٠ - تعيد تأكيد طلب مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الى المسؤول الاداري في مقره (١٦/٨١) مواصلة المشاورات مع البلدان المانحة بهدف بلوغ مستوى الموارد المنشود للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ من أجل المحافظة على مستوى تخطيط البرامج للبلدان المشتركة ، على النحو الذي وافق عليه مجلس الادارة لدورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ؛

١١ - تقرر الاضطلاع ابتداءً من عام ١٩٨٣ ، وكل سنتين ، باستعراض شامل لسياسة الصناديق والبرامج التي تعمل بتوجيه من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي وتحت ادارة المسؤول الاداري للبرنامج ، على أن يكون من المفهوم أن يقدم في السنوات التي تتخلل ذلك تقرير موجز ، به بيان مالي ، بشأن تلك الصناديق والبرامج الى مجلس الادارة ، وتدعو مجلس الادارة الى اتخاذ اجراءات وفقاً لذلك .

مشروع القرار السابع

انشاء جائزة الأمم المتحدة للسكان

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى خطة العمل العالمية للسكان (٣٤) التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسكان ، المعقود في سنة ١٩٧٤ ، وتلاحظ مع الارتياح ما قدمته الامم المتحدة من اسهامات هامة في تنفيذ تلك الخطة ،

وان تدرك الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاتجاهات السكانية المتصلة على وجه الخصوص بالتنمية ، كما هي مشروحة في التقارير التي أعدتها الامم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وهي الاتجاهات التي تشير الى أن من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من ٤٤٤ بليون نسمة في سنة ١٩٨٠ الى حوالي ٦١ بليون نسمة بحلول سنة ٢٠٠٠ ،

وان تسلّم بضرورة العمل على زيادة الوعي بقضايا السكان وزيادة فهمها وخاصة على صعيد الفرد والمجتمع المحلي في كل بلد ووفقا للخطة والأولويات الوطنية ،

وان تسلّم كذلك بالأهمية الخاصة لانشاء جائزة من أجل تعزيز الهدف المذكور أعلاه ،

١ - تقرر انشاء جائزة سنوية ، تسمى " جائزة الأمم المتحدة للسكان " ، تمنح لأبرز اسهام في التوعية بمسائل السكان أو في حلولها ، يقوم به فرد أو أفراد أو مؤسسة وتقدم عن طريق الأمم المتحدة ؛

٢ - تعتمد النظام الأساسي لجائزة الامم المتحدة للسكان ، المرفق نصه بهذا القرار ؛

٣ - ترجو الامين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة ، بموجب النظام الأساسي ، لبدء منح الجائزة في سنة ١٩٨٣ ، وذلك بالتشاور مع المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ؛

٤ - ترجو الامين العام أن ينشئ صندوقا استثماريا لجائزة الامم المتحدة للسكان ، لتلقي التبرعات للجائزة ؛

٥ - تقرر أن يتحمل الصندوق الاستثماري للجائزة جميع التكاليف المتعلقة بها .

مرفق

النظام الأساسي لجائزة الأمم المتحدة للسكان

المادة ١

الغرض

الغرض من جائزة الامم المتحدة للسكان ، المشار اليها فيما بعد باسم " الجائزة " ، هو

(٣٤) تقرير المؤتمر العالمي للسكان ، بوخارست ، ١٩٧٤ الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم الصيغ : E.75.XIII.3) ، الفصل الأول .

تشجيع حل المسائل السكانية عن طريق تشجيع جهود الناس في الأنشطة المتصلة بالسكان وزيادة الوعي بالمسائل السكانية .

المادة ٢

الجائزة

- ١ - تقدم الجائزة سنويا الى فرد أو أفراد أو الى مؤسسة مقابل أبرز اسهام في زيادة الوعي بالمسائل السكانية أو في حلولها . ولا يكون مؤهلا لهذه الجائزة أى موظف أو جهاز أو مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة .
- ٢ - تتألف الجائزة من براءة ، وميدالية ذهبية ، وجائزة نقدية يحدد الأمين العام مقدارها سنويا على أساس الدخل الاستثمارى للصندوق الاستئماني للجائزة .
- ٣ - يعلن اسم من سيتلقى الجائزة ، فردا أو أفرادا كان أو مؤسسة ، بحلول بداية شهر آذار/ مارس من كل سنة ويقوم الأمين العام بتقديم الجائزة في حوالي منتصف شهر حزيران / يونيه .

المادة ٣

المسائل المالية

- ١ - تتألف جميع الموارد المالية المتصلة بالجائزة من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء خصيصا للجائزة .
- ٢ - تودع التبرعات المقدمة للجائزة في الصندوق الاستئماني لجائزة الأمم المتحدة للسكان الذى ينشئه الأمين العام عملا بهذا القرار .
- ٣ - يتولى المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ادارة الصندوق الاستئماني نيابة عن الأمين العام .
- ٤ - تمول جميع التكاليف المتصلة بالجائزة من الدخل الاستثمارى للصندوق الاستئماني ويحصر على ابقاء التكاليف الادارية على أدنى مستوى ممكن .
- ٥ - يقدم المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية تقريرا سنويا الى الجمعية العامة فيما يتعلق بالجائزة والصندوق الاستئماني .

المادة ٤

اختيار الفائزين

- ١ - يتم اختيار الفرد أو الأفراد أو المؤسسة لنيل الجائزة من بين أولئك الذين رشحوا بمقتضى المادة ٥ أدناه من قبل لجنة لجائزة الامم المتحدة للسكان تتألف من :
 - (أ) عشرة من ممثلي الدول الاعضاء في الامم المتحدة ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لبدأ التمثيل الجغرافي العادل وضرورة شمل الدول الاعضاء التي قدمت تبرعات للجائزة ؛
 - (ب) الامين العام والمدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية اللذين يعتبران عضوين بحكم منصبيهما ؛
 - (ج) خمسة من الأفراد البارزين الذين قدموا اسهامات هامة في الأنشطة المتصلة بالسكان يقوم باختيارهم أعضاء اللجنة المذكورين أعلاه ليعملوا كأعضاء فخريين بصفة استشارية لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويكون عدد هؤلاء الأفراد أقل من عدد الممثلين الحكوميين .
- ٢ - يتولى المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية منصب أمين اللجنة .
- ٣ - يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظام الداخلي للجنة .

المادة ٥

تسمية المرشحين

- ١ - يجوز تلقي الترشيحات للجائزة كتابة من الجهات التالية :
 - (أ) حكومات الدول الأعضاء ؛
 - (ب) المنظمات الحكومية الدولية التي تقوم بأنشطة متصلة بالسكان ؛
 - (ج) المنظمات غير الحكومية التي لها علاقة بميدان السكان والتي لها مركز استشاري لدى الأمم المتحدة ؛
 - (د) أساتذة الدراسات السكانية أو الدراسات ذات العلاقة بالسكان في الجامعات ، ورؤساء المؤسسات التي لها علاقة بميدان السكان ؛
 - (هـ) الفائزون بالجائزة .
- ٢ - يجب أن تصل الترشيحات الى الامين العام في موعد غايته ٣١ كانون الأول / ديسمبر من السنة السابقة للسنة التي سينظر في الترشيحات بالنسبة اليها .

٣ - تمنع لجنة جائزة الامم المتحدة للسكان خلال شهر شباط/فبراير لا اختيار الفائز أو الفائزين في تلك السنة .

مشروع القرار الثامن

المبلغ المستهدف للتبرعات التي تعلن لبرنامج
الأغذية العالمي للفترة ١٩٨٣-١٩٨٤

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى حكم الفقرة ١ من قرارها ٢٠٩٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ ، الذي يقضي باستعراض برنامج الأغذية العالمي قبل انعقاد كل مؤتمر من مؤتمرات اعلان التبرعات ،

وان تشير أيضا الى حكم الفقرة ٤ من قرارها ١١٢/٣٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ الذي يقضي بأن يعقد في موعد أقصاه أوائل عام ١٩٨٢ مؤتمر اعلان التبرعات القادم الذي تدعى فيه الحكومات الى اعلان التبرعات لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، بغية بلوغ الهدف الذي يكون قد أوصى به في ذلك الحين كل من الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، شريطة اجراء استعراض البرنامج المنصوص عليه في القرار ٢٠٩٥ (د - ٢٠) ،

وان تشير كذلك الى التوصية الواردة في الفقرة ٩٠ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (٣٥) بزيادة موارد برنامج الاغذية العالمي وببذل كل جهد ممكن لبلوغ الرقم المستهدف الذي يتفق عليه لموارد البرنامج العادية لكل فترة من فترات السنتين خلال العقد ،

وان تلاحظ أن استعراض البرنامج قد جرى في لجنة سياسات و برامج المعونة الغذائية في دورتها الحادية عشرة ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٨٥ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وفي توصيات لجنة سياسات و برامج المعونة الغذائية الواردة في تقريرها السنوي السادس (٣٦) ،

(٣٥) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(٣٦) E/1981/84 ، الجزء الأول .

وإن تدرك فائدة المحوثة الغذائية المتعددة الأطراف حسبما يقدها برنامج الأغذية العالمي منذ نشأته ، وضرورة استمرار أعمال البرنامج ، سواء في شكل استثمار رأسمالي في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو كوسيلة لتلبية الاحتياجات الغذائية في حالات الطوارئ ،

١ - تحدد لفترة السنتين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ هدفا للتبرعات مقداره ١٢٢ بليون دولار ، على أن لا يقل مجموع التبرعات المقدمة في شكل نقد و/أو خدمات عن نسبة الثلث ؛

٢ - تحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة والدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة أو الاعضاء المنتسبين اليها على بذل جميع الجهود اللازمة لضمان بلوغ هذا الهدف كاملا ؛

٣ - ترحب من الامين العام أن يعقد ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، مؤتمرا لاعلان التبرعات لهذا الغرض في مقر الامم المتحدة في أوائل عام ١٩٨٢ ؛

٤ - تقرّر ان يعقد في موعد أقصاه أوائل عام ١٩٨٤ مؤتمرا لعلان التبرعات التالي الذي تدعى فيه الحكومات الى اعلان التبرعات لفترة السنتين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، بغية بلوغ الهدف الذي يكون قد أوصى به في ذلك الحين كل من الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، وشريطة اجراء الاستعراض المنصوص عليه في قرارها ٢٠٩٥ (د - ٢٠) .

٤٣ - وتوصي اللجنة الثانية أيضا بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر التالي :

المساعدة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة الى مؤسسات
التعاون التقني الاقليمية المشتركة بين البلدان

تحيط الجمعية العامة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة الممنون " المساعدة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة الى مؤسسات التعاون التقني الاقليمية المشتركة بين البلدان " وتعليقات لجنة التنسيق الادارية عليه (٣٧) .